http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1575) السنة السابعة - السبت (8) آب 2009

أوديرنو يرفض الانسحاب المبكر لقوات بلاده

لجنة الأمن البرلمانية لـ(المدى): تفوق عراقي في إدارة الملف الأمني

قوات مقاتلة الى خارج المدن

بغداد/ هشام الركابي والوكالات

في الوقت الذي اكدت فيه لجنة الامن والدفاع البرلمانية تفوق قدرة القوات العراقية على نظيرتها الاميركية في ادارة الملف الامني، رفض قائد القوات الاميركية في العراق توصيات خبير أمريكي بارز دعا فيها إلى إعلان النصر والانسحاب من البلاد بحلول شهر آب عام ٢٠١٠.

وقال عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية حسن السنيد ان انسحاب القوات الامريكية من العراق سيتواصل ولن يبقى سوى ٥٠ الف جندي منتصف العام المقبل. واضاف في تصريح لـ(المدى) ان ادارة القوات العراقية للملف الامني ستكون افضل بكثير من ادارة القوات الامريكية، وان المدن العراقية ستشهد مستوى من الامن اعلى مما شهدته في ظل القوات الامريكية.

وبدأت القوات الاميركية المقاتلة بالانسحاب الى خارج المدن والقصبات، تنفيذا لبنود الاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن والتي دخلت حيز التنفيذ بداية العام الجاري، وبموجبها فأن التواجد العسكري سينتهي في العراق نهاية العام ٢٠١١.

وتابع السنيد ان المتغيرات والخلافات السياسية لن تؤثر بشكل كبير على الملف الامني لان ولاء القوات الامنية للعراق فقط. واشار الى ان التطبيق العملي لخطوات اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق يسير حسب النهج المتفق عليه. وعلى صعيد متصل، أعلن القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق الجنرال راي أوديرنو رفضه لتوصيات خبير أمريكي بارز دعا فيها إلى إعلان النصر العسكري وسحب القوات الأمريكية من البلاد بحلول شهر آب عام ٢٠١٠. وقال أوديرنو بحسب وكالة أسوشيتد برس إن القوات الأمريكية بحاجة للبقاء في العراق لحين تحقيق أهدافها في تأمين عراق مستقر، يتمتع بالأمن والسيادة، وهي الأهداف التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الوقت لتحقيقها. وكان مستشار عسكري أمريكي للجيش العراقي قد كتب مذكرة سرية وقام بتسريبها للصحافة الأمريكية قال فيها: إن جهود تدريب القوات العراقية وصلت إلى نقطة لا يمكن معها فعل المزيد. ونصح المستشار الإدارة الأمريكية بإعلان النصر في العراق وسحب القوات العسكرية من هناك في آب بدلا من نهاية ٢٠١١.

وأضاف أوديرنو بعد لقائه عددا من القادة الميدانيين العراقيين في الرمادي، أن المنجزات الأمنية ما زالت هشة وأن النزاع بين بغداد وأربيل يأتي على رأس التهديدات التي قد تسبب تدهور الوضع الأمني في شمال البلاد. وأوضح أن على الجانب الأمريكي تخفيف التوتر بين الطرفين لتمكينهما من حل المشاكل العالقة بالطرق السياسية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قام بزيارة الى اقليم كردستان، بحث خلالها مع قادة الاقليم المشاكل العالقة بين الحكومتين الاتحادية والكردستانية، وانتهت بتشكيل لجان متخصصة تعمل على حل المشاكل تلك، فيما وصف المسؤولون الاكراد نتائج زيارة المالكي، بالايجابية والمثمرة.

وبشأن الانتخابات التشريعية المقبلة، قال أوديرنو إن القوات الأمريكية ستعمل على توفير جو من النزاهة والشفافية لهذه العملية. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تريد الاستمرار في عملية دعم المؤسسات الدستورية في العراق، لتتمكن البلاد من المضي قدما في عملية الاستقرار والتحول إلى دولة حليفة للولايات المتحدة على المدى البعيد، الامر الذي يسهم في استقرار الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

الأمم المتحدة: العراق وصل نقطة حافلة بالتفاؤل

نيويورك/ الوكالات

قال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أد ميلكرت أمام مجلس الأمن الدولي إن العراق وصل إلى نقطة مليئة بالتفاؤل، ولكنها حساسة جدا لأسباب داخلية وخارجية.

وأضاف ميلكرت في أول إحاطة له أمام المجلس الذي ناقش تقرير الأمين العام بان كي مون عن الأوضاع في العراق: أن الإحصاءات تدل على انخفاض في مجمل أعمال العنف، إلا أن العشوائية منها في الواقع ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول. وتابع "الفترة المقبلة تشكل تحديا حقيقيا للحكومة وقوات الأمن العراقية في إثبات جدارتهما بكسب ثقة الشعب واحترام حقوق الإنسان الأساسية" موضحا أن الأمم المتحدة ستستمر في مراقبة الحقائق، وأن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن يثمر إلا من خلال الإجماع السياسي بالبلاد.

وهنأ ميلكرت سكان كردستان العراق على المشاركة الكثيفة في العملية الانتخابية السلمية التي جرت نهاية الشهر الماضي، ودعا الأطراف الأساسية إلى ترجمة هذه البداية الجيدة بتشكيل حكومة موحدة ذات تمثيل حقيقي للإقليم.

وقال إنه يود التشديد حاليا على شعار التسارع الإستراتيجي من خلال البناء على التقدم في المجال السياسي، ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي ليستفيد منه الناس. وأضاف أن الغالبية تندفع لغرس جذور الديمقراطية في العراق، في انتظار أن تقطف ثمار تلك الديمقراطية، كتوفير فرص العمل وبناء شوارع نظيفة وإحياء المدارس وعودة المجتمعات آمنة. وتعهد ميلكرت بأن تفعل الأمم المتحدة ما بوسعها خلال الأشهر المقبلة لمواجهة هذا التحدي.

من جهة أخرى، تناول مندوب العراق الدائم لدى المنظمة الدولية حامد البياتي في كلمة ألقاها خلال الجلسة التطورات الأخيرة في العراق على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

الدباغ ينفي منع امدادات الغذاء عن "أشرف"

بغداد/ المدى

نفت الحكومة منع دخول امدادات الغذاء والمياه والدواء الى مقر منظمة خلق الايرانية المعارضة في معسكر العراق الجديد (اشرف سابقا).

ونفى المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ تقارير من سكان المعسكر بأن قوات الامن العراقية منعت دخول امدادات الغذاء والمياه الى المعسكر لمدة عشرة أيام على الاقل. وأكد ان هذا غير صحيح وانها لم تمنع امدادات الغذاء والدواء لكنها تمنع مواد البناء مثل الاسمنت والحديد.

ويوم الاربعاء الماضي قال مدافعون عن حقوق الانسان مقرهم سويسرا من بينهم جان زيجلر الخبير البارز في الامم المتحدة ان السلطات العراقية تمنع الغذاء والمياه عن معسكر أشرف. وكانت القوات العراقية قد سيطرت الاسبوع الماضي على المعسكر الذي يقع على الحدود مع ايران واتخذ مقرا لمنظمة خلق لنحو عشرين عاما، ما أدى الى وقوع اشتباكات مع السكان أسفرت عن مقتل سبعة من بينهم على الاقل. وكان محافظ ديالى عبدالناصر المهداوي أكد إن الـ٣٦ شخصًا الذي اعتقلتهم الشرطة العراقية اثناء مداهمتها معسكر اشرف "سيجري التعامل معهم بموجب القانون العراقي ولن يعادوا إلى ايران". ونقلت وكالة "رويترز" عن المحافظ قوله "إن التحقيق جار في امرهم، وسوف توجه لهم تهمة اثارة الشغب، وسيتم التعامل بموجب القانون العراقي، ولن يعادوا الى ايران". وقالت الحكومة انها تريد اغلاق المعسكر وارسال سكانه الى ايران أو لبلد ثالث وهو اقتراح قوبل بمعارضة. ولم تعلن الحكومة متى قد ترحلهم. فيما اوضح مستشار وزارة الحوار الوطني سعد المطلبي ان "سكان المعسكر يعاملون بانسانية من قبل القوات الامنية، ووفق القوانين الدولية ومعاهدة جنيف ولا صحة لما صرح به الناطق باسم معسكر اشرف".

وكان الناطق باسم المعسكر مهدي غلباوي قد قال: ان "القوات العراقية تحاصر المعسكر ونحن مضربون عن الطعام منذ ايام، ولا تسمح لنا القوات العراقية بدفن قتلانا". واضاف: ان "عدد الضحايا وصل الى اكثر من ١٠٠ قتيل ومايقارب ٥٠٠ جريح مصابين بجروح بليغة". ويعتبر العراق مثله مثل ايران والولايات المتحدة منظمة خلق ارهابية. ويوم الثلاثاء قال وزير الدولة لشؤون الامن الوطني ان السلطات لن تمنح حق اللجوء السياسي لاي من سكان المعسكر البالغ عددهم ٣٥٠٠. وبدأت المنظمة نشاطها كجماعة يسارية مناهضة لشاه ايران لكنها اختلفت مع رجال الدين الذين تولوا السلطة بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩.

تورط مالك "بلاك ووتر" في قتل محققين فيدراليين يتابعون نشاط الشركة

الشركات الامنية اثارت ردود افعال سلبية في الشارع

واشنطن/ الوكالات

بدأت محكمة فيدرالية في ولاية فرجينيا الأمريكية النظر في تفاصيل جرائم قامت بها شركة "بلاك ووتر" للحمايات الامنية في العراق والتي تم تغيير اسمها منذ فترة إلى XE أو "زي"، من خلال ما ورد على لسان شاهدي عيان عملا سابقاً في الشركة.

هذه المرة جاء أحد الشاهدين وأعلن عن تورط صاحب الشركة ايريك برنس في عمليات قتل للعراقيين أو على الأقل التعاون لتسهيل قتل أفراد متعاونين مع السلطات الفيدرالية أثناء تحقيقات تجريها السلطات حول هذه الشركة التي تحولت إلى جناح عسكري من المرتزقة، يتم تأجير خدماتها من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع لحراسة مسؤولين أمريكيين في العراق وغيره.

وقالت مصادر صحفية، ان من ضمن قائمة طويلة من الاتهامات التي وجهها إلى الشركة في قضيتين رئيسيتين (بلغ عددها في احدى القضيتين فقط ٣٥ اتهاماً) قيام الشركة بعمليات تهريب للسلاح إلى داخل العراق بشكل غير قانوني، وتعمد تدمير أدلة ووثائق وغيرها.. وعمليات التهريب تلك كانت تتم عبر طائرات تابعة للشركة كانت تحط في العراق من دون رقابة حقيقية.

وبينما لوحظ التعتيم الإعلامي والمستمر منذ سنوات على جرائم هذه الشركة التي تورطت في عمليات قتل من دون مبرر لمئات من العراقيين وإصابة وجرح اخرين، فقد اضطر العديد من وسائل الإعلام الأمريكية إلى نشر بعض من وقائع فضائح "بلاك ووتر"، بعد ما أجبر تحقيق نشره جيرمن شيل من مجلة "نيشن" الأمريكية وسائل الإعلام هذه على متابعة القضية التي بدأت المحكمة الاتحادية لولاية فرجينيا النظر فيها في الثالث من آب الجاري.

ويبدو أن وزارة العدل الأمريكية بدأت بدورها، ومنذ فترة، النظر في تجاوزات بلاك ووتر.

فيما كان المشهد مثيراً للسخرية داخل أروقة وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تقوم الشركة بحماية وزيرتها لدى زيارتها للعراق، وهي الوزيرة التي كانت ضمن قلة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي قبل سنوات حاولوا منع هذه الشركة من الاستمرار في التعاقد مع الحكومة الأمريكية واستمرار حصولها على مئات الملايين نظير خدماتها المثيرة للجدل. وبينما يقف وراء مالك الشركة المتهم ايضا بتطرفه الديني وشركته، مكتب محاماة كبير يفخر بأنه يمثل عشرات من الشركات الأمريكية الكبرى، منها على الأقل ٨٩ من أكبر الشركات وخمسة وثلاثين بنكاً، وهو مكتب ماير براون للمحاماة، والذي جيش محاميه لطمس التحقيقات حول جرائم "بلاك ووتر" إلى درجة محاولة أن تأخذ المحكمة برأي لإسقاط تهم القتل المتعمد من دون سبب لعراقيين، لاعتبارات وثغرات، وطالبوا المحكمة برفض القضية قانونياً، إلا انه من الملاحظ ان تلك المحاولات، وإن نجحت قليلاً بتأثير حملة العلاقات العامة الطويلة الضخمة التي قامت بها الشركة الامنية لمنع تداول بعض معلومات التحقيق والمحاكمة عن الرأي العام. هذه المحاولات غير مقدر لها استمرار النجاح، فرائحة جرائم بلاك ووتر تزكم الأنوف، ولن يقدر لها أن تختفي قط، حسب ناشطين بدأوا منذ فترة مطالبات قانونية بمحاسبة هذه الشركة وصاحبها، فيما تضامن محامون وجهات مدافعة عن القانون، وعلى رأسها مركز الحقوق المدنية الأمريكية، لمحاسبة "بلاك ووتر" وصاحبها.

ضابط أميركي: القوات العراقية هي من تتولى الأمن في الجنوب

بغداد/ المدى

ينتشر نحو ١٥ ألف جندي أميركي في المحافظات الجنوبية التسع، حيث يتولون مهمة إسناد القوات العراقية بعد أكثر من شهر على الانسحاب العسكري الأميركي من المدن العراقية.

وشدد قائد القوات متعددة الجنسيات في جنوب العراق الميجر جنرال ريتشارد ناش على أن القوات العراقية هي التي تتولى بمفردها مسؤولية الأمن في الجنوب.

وأوضح في مؤتمر صحفي عقده من البصرة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع الصحفيين في مقر وزارة الدفاع الأميركية قوله: "لم يمض سوى شهر واحد على انسحاب القوات الأميركية من المدن. وقد خلت المحافظات الجنوبية التسع من القوات القتالية الأميركية، اذ يتولى العراقيون بصورة كاملة القيادة في العمليات الأمنية لحماية بلدهم ومواطنيهم. إن القوات التي تحت أمرتي تضطلع بدور مساند. لقد لاحظت أن القوات الأمنية العراقية تشعر بالفخر بتوليها المسؤولية".

وعن طبيعة الدور الذي تقوم به القوات الأميركية جنوب العراق، قال ناش: "نؤكد استمرارنا في توفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي، ونحن في قواعدنا خارج المدن ولكننا نتواصل مع شركائنا، فنحن نقدم لهم الاستشارات ونساعدهم ونشاطرهم المعلومات والجهود الاستخباراتية".

وفي معرض الرد على سؤال حول المخاوف من عودة الميليشيات إلى الجنوب، قال: "الناس يشعرون بالأمن بشكل كبير مع وجود القوات الأمنية العراقية من شرطة وجيش. ونرى أن الشرطة العراقية خصصت خطوطا هاتفية للمواطنين للإبلاغ عن المتطرفين المشبوهين الذين يسعون إلى العودة إلى الجنوب ولاسيما هنا في البصرة، نلاحظ أن السكان يدعمون القوات الأمنية العراقية في المحافظات الجنوبية التسع".

وبشأن المسؤولية عن حماية المنطقة الحدودية مع إيران، قال ناش: "نحن نترك أمر الحدود للعراقيين وهم حريصون على ضبط حركة عبور الحدود ولاسيما في هذا الوقت الذي يشهد مناسبات دينية مثل شهر رمضان في ظل توافد عدد كبير من الزوار إلى البلد".

إزالة الحواجز الكونكريتية في بغداد خلال ٤٠ يوما

الحواجز الكونكريتية اسهمت في حفظ الامن لكنها قطعت اوصال العاصمة

بغداد/ المدى

أصدرت الحكومة أمراً برفع جميع الحواجز الخرسانية من العاصمة بغداد.

وافاد بيان صادر عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة بان رئيس الوزراء نوري المالكي أمر برفع الكتل الخرسانية من الطرق الرئيسة والفرعية في جميع مناطق بغداد دون استثناء وإعادة فتحها خلال مدة ٤٠ يوماً.

يذكر ان عملية وضع الكتل الخرسانية ظهرت في بغداد والمحافظات الأخرى حين عمد الجيش الامريكي الى وضع الحواجز حول مقرات وجود وانتشار قواته وحول المقرات الحكومية المهمة وخاصة المنطقة الخضراء التي تضم مقرات معظم سفارات الدول الغربية في العراق وخاصة الاميركية والبريطانية إضافة الى مقرات الحكومة والبرلمان العراقيين، فيما تصاعدت عملية وضع هذه الحواجز بشكل كبير حول الغالبية العظمى لأحياء وأسواق وشوارع وحتى الأزقة في مدينة بغداد مع تصاعد العنف والقتل الطائفي في العراق.

ورغم نجاح هذه العملية في التقليل من حدة العنف، الا ان العديد من العراقيين مازالوا ينظرون بكثير من الاشمئزاز الى هذه الحواجز التي شوهت الى حد كبير معظم أحياء العاصمة وحولتها الى مايشبه الكانتونات حيث بات أمر الدخول والخروج الى هذه الأحياء فيه الكثير من المشقة إضافة الى انها كانت السبب الرئيس في خلق أزمة مرور خانقة في بغداد ومنذ سنوات.

ومع تراجع حدة العنف في بغداد والارتفاع الملحوظ في مستوى الأمن، عمدت الحكومة التي تسلمت الملف الأمني من القوات الاميركية الى رفع بعض هذه الحواجز وفتح العديد من الشوارع المهمة التي تربط أحياء وأجزاء المدينة، في وقت ساعدت عملية انسحاب القوات الامريكية في الثلاثين من حزيران من المدن العراقية في تسهيل وتسريع عملية رفع هذه الحواجز من أماكنها.

عقب قرار الداخلية حظر بعض مواقع الانترنيت

مخاوف من إحياء الرقابة الحكومية وتقييد الحريات

بغداد/ المدى

يبحث العراق حظر مواقع على الانترنت يعتبرها إباحية أو تحرض على العنف أو الجريمة مما أثار مخاوف من العودة الى الرقابة والدعاية الحكومية على نمط الدولة في عهد النظام المباد.

وقالت وزارة الداخلية الأسبوع الماضي انها تبحث حظر مواقع معينة على الانترنت من بينها تلك التي ترى انها متصلة بالجريمة مثل غسل الأموال والسرقة والدعارة وصناعة القنابل و"الارهاب". وجاء في بيان لوزارة الداخلية ان السلطات العراقية تعتقد ان الحرية نسبية وليست مُطلقة وان البعض سيعتبر هذا تقييدا للحرية بينما لن يعتبره آخرون كذلك. ولم يذكر البيان توقيتا زمنيا لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. وقال بعض النواب في البرلمان بحسب رويترز، انهم يشعرون بالقلق من ان مثل هذه الرقابة يمكن ان تستخدم في أغراض سياسية أو عرقية. وقال النائب عن جبهة التوافق عمر الجبوري ان هذا الاجراء قد يكون وسيلة لتقييد الحريات التي كفلها الدستور العراقي وانه يجب ان تكون هناك قوانين وشروط تمنع الحكومة من اساءة استخدام هذا المشروع.

فيما قال مخلص بلاسم نائب رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب انه اذا أعدت الحكومة قانونا للرقابة فان العديد من اللجان البرلمانية ستتاح لها فرصة لتعديل مشروع القانون قبل ارساله الى البرلمان للتصديق عليه.

ولم يتضح ان كان مثل هذا المشروع سيعد أو ما اذا كانت الحكومة ستفرض من جانب واحد قواعد الرقابة.

وقال بلاسم ان هناك رغبة في ان يتم تمرير القانون من خلال البرلمان وان الرقابة سلاح ذو حدين ويمكن ان يعيد هذا القانون البلاد الى الدكتاتورية لكن في زي جديد. وفي عهد صدام كانت الرقابة هي القاعدة وهيمنت دعاية الدولة على الاعلام لتمجد الحكومة وتشوه صورة الاعداء. ويحافظ الدستور العراقي الصادر في عام ٢٠٠٥ على حرية الصحافة والنشر ما لم تمثل انتهاكا للنظام العام والاخلاقيات. وقالت الوزارة ان أي حظر لن يشمل مواقع الانترنت التي تتعلق "بالمعرفة الثقافية والعلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية أو السياحية".